

العلاقات الأردنية الأمريكية والحرب على الإرهاب.

Jordanian-American Relations and the War on Terror

عبد الرحيم حمد العرقان

جامعة العلوم التطبيقية (البحرين)، Abedalrahim.alarqan@asu.edu.bh

تاريخ الاستلام: 2022/07/15

تاريخ القبول: 2022/10/03

تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاردن، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، بعد أن سعت الولايات المتحدة إلى بناء تحالف دولي واستراتيجية متكاملة، من خلال إطلاق حملة دولية لمى يسمى "الحرب على الإرهاب"، بالتعاون مع القوى الدولية الكبرى، والصغرى منها. حيث حظيت ثلاث جهود باهتمام خاص من قبل الإدارة الأمريكية في الخطاب العام: الحرب العالمية ضد الإرهاب، مبادرة الشراكة للشرق الأوسط للنهوض بالإصلاح والديمقراطية، وحملة الدبلوماسية العامة لتحسين صورة أمريكا في العالم. خلصت الدراسة إن الأردن والولايات المتحدة كثفت جهودها في "الحرب على الإرهاب"، وقد بدأ واضحاً أن الاستراتيجية الأردنية تتفق وبشكل كبير جداً مع الاستراتيجية الأمريكية، خاصة إن الولايات المتحدة تعتبر الأردن حليفاً استراتيجياً في المنطقة في تبني وجهة النظر في كثير من القضايا ومنها "الحرب على الإرهاب".

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، الاستراتيجية الأمريكية، السياسات الدولية، الحرب على الإرهاب.

Abstract:

This paper analyzes the ties between the United States and Jordan in post of the September 11, 2001. It has been argued that the United States has sought to build an international coalition and an integrated strategy, by launching an international campaign called the "war on terror", in cooperation with major and minor international powers. Three efforts received special attention by the US administration in public discourse: the global war against terrorism, the Middle East Partnership Initiative to Advance Reform and Democracy, and the public diplomacy campaign to improve America's image in the world. The study concluded that Jordan and the United States intensified their efforts in the "war on terror." It has become clear that the Jordanian strategy is very much in line with the American strategy, especially since the United States considers Jordan a strategic ally in the region in adopting a viewpoint on many issues, including the "war on terror."

Keywords: Foreign policy, American Strategy, International politics, war on terror.

المؤلف المرسل: عبد الرحيم حمد العرقان، الإيميل: Abedalrahim.alarqan@asu.edu.bh

مقدمة:

أصبحت ظاهرة "الإرهاب الدولي" واحدة من أخطر التحديات التي يُواجهها المجتمع الدولي، فقد انتشرت هذه الظاهرة الدولية منذ الستينات من القرن الماضي مهددة أمن واستقرار الدول، ولعلّ أكثر صور "الإرهاب" خطورة هو "الإرهاب" الذي تقف خلفه بعض الدول والحكومات، وتُسانده بكل وسائل الدعم والتحريض والتمويل، وفي نفس الوقت الذي تحاول التنصّل أمام المجتمع الدولي من مسؤوليتها عنه، ورغم الإجماع الدولي الواسع على خطورة هذه الظاهرة، فإن التفسيرات المطروحة لأسبابها ودوافعها المحركة قد تضاربت واختلفت عن بعضها، ممّا حال دون إيجاد مؤسسة دولية منظمة يُمكنها أن تتصدّى لهذا التحدي بالدرجة القصوى من الفعالية والحسم. وقد شكّلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م نقطة تحول فارقة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب الدولي. حيث أصبح شكلاً رئيسياً من أشكال الصراع المسلح على الساحة الدولية، كما أعطت هجمات الحادي عشر من سبتمبر صورة "للإرهاب الدولي" على أنه يُمثّل تحدياً كبيراً؛ بحيث لا يُمكن لأي دولة أن تُواجهه بمفردها مهما كانت قدرتها.

إن تحدي التطرف والإرهاب قد تطور كنتيجة لتفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كانت الفرصة مواتية لاستغلال حالة الاختلال الوظيفي للدولة في تفعيل أهداف التنظيمات وبناء قدراتها في السيطرة والحكم وزيادة اعداد الفئات المالية لها. وفي السياق نفسه، شكل النظور السياسي الأمريكي والأردني مواجهة الإرهاب أحد القدرات الوظيفية وفق نسق نظمي من المدخلات والعمليات والمخرجات في كل من الدولتين، وذلك في إطار تناسق حالة التعاون، بهدف تحقيق الوقاية والعلاج لظاهرة الإرهاب. ظهر هذا بشكل واضح بعد عام 2001، أي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، من قبل الدولتين في تفعيل الياتها الداخلية والخارجية لمواجهة الإرهاب والذي شكل حالة غير مسبوقة لعدم الاستقرار الإقليمي والدولي.

في السياق نفسه، شكّلت ظاهرة الإرهاب واحدة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات البشرية منذ فترات تاريخية سابقة، والتي كان لها الأثر الكبير في نشوء حالة عدم الاستقرار في تلك المجتمعات، حيث زاد خطر هذه الظاهرة مع التطور التكنولوجي والاتصالات الحديثة. ومن هنا يظهر للمتابع في طبيعة الدور لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والأردن للتصدي لهذه الظاهرة لأنها اخذت العديد من الجوانب على مستوى

البيئة الداخلية والخارجية، والتي أثرت على صانع القرار السياسي الخارجي، وفاعلية الدبلوماسية لكل من الدولتين في المجتمع الدولي، وأيضاً على مستوى التشريعات الناطمة وكيفية تفعيل دور وعمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مواجهة التنظيمات الإرهابية.

ولتحديد **المُشكلة** الدراسية، فإن العلاقات الأردنية الأمريكية علاقات مُمتدّة، باعتبار المصالح الاستراتيجية التي تربط بين البلدين، لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/2001م، التي أثّرت على العلاقات الثنائية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، فالأردن بحكم موقعها الجغرافي كانت واحدة من أهمّ الدول التي ارتبطت علاقاتها الخارجية بطبيعة التغيّرات في البيئة الدّوليّة التي نتجت عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر من ناحية، ومن ناحية ثانية، فقد استمرت العلاقات مع الأردن أحد المحاور الرئيسيّة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة باعتبار الأردن ظلت تقليدياً واحدة من أهمّ الدول المعتدلة في المنطقة. ومن ثم فإن المتغيّرات التي ارتبطت بأحداث سبتمبر تفرض إشكاليّة تتعلّق بطبيعة نتائجها على تطوّر العلاقات الأردنية الأمريكية سلّماً وإيجاباً، وماهية مُحددات أثر هذه المتغيّرات على تطوّر هذه العلاقة سواء على جانب الولايات المتحدة أو الأردن، والوزن النسبي لكلّ من هذه المتغيّرات الجديدة في تأثيره على مسار العلاقات الأردنية الأمريكية. وعليه يُمكن تحديد المُشكلة البحثيّة في الإجابة على التساؤل التالي:

– ما تأثير المتغيّرات التي برزت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتفاعل فيما بينها على مسار العلاقات الأردنية الأمريكية من حيثُ قُدرة الأردن على الحفاظ بشكلٍ مُتوازن ومُتزامن على تطوير مُستوى التعاون مع الولايات المتحدة في قضايا الحرب على الإرهاب، وتنامي الجماعات الارهابية، والحفاظ على قدرٍ نسبي من الاستقلاليّة والمناورة في علاقته مع الولايات المتحدة؟

تأتي أهمية الدراسة من خلال تناول موضوع بات من أهم القضايا على اجندة السياسة الخارجية الأمريكية، لما له أهمية وتأثير على طبيعة العلاقات الدولية، ومنها الأردن، حيث يشكل الإرهاب والذي انتشر بشكل كبير من خلال الجماعات والتنظيمات الإرهابية. وتطوّر العلاقات الأردنية الأمريكية من منظور الواقعية الجديدة، التي ترى أن الفوضى هي الخاصية الأساسية لهذا النظام، وأن غياب الفاعل المركزي لم يؤدّ إلى شيوع الفوضى وحسب، بل وإلى سيطرة حالة من انعدام اليقين بين الأطراف الدّوليّة وتربّص كل طرف بالآخر بما يؤدّي إلى معضلة الأمن المبنّقة عن حالة الفوضى. فيمكن شرح تطوّر هذه العلاقات لا

من منظور الاعتماد المتبادل وحسب في القضايا غير الأمنية بل من منظور بناء التحالفات التي تُعظّم القدرات النسبية لتحقيق الأمن. فمؤثرات الاعتماد المتبادل - من منظور الواقعية الجديدة - تكون متساوية فقط في حالة المساواة بين أطرافه من الدول، وإلا فإن آثاره ستكون ضعيفة، فالولايات المتحدة كدولة عظمى تملك سبلاً متعدّدة لحلّ مشكلة مُعيّنة؛ لأنها تملك القدرة على مواجهة التكاليف مهما كانت بخلاف دولة صغرى كالأردن، خاصة في القضايا المتعلقة بالأمن والاستقرار، ومحاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية.

أما أهداف الدراسة فإن الدراسة تسعى إلى:

- التعرف إلى مفهوم الإرهاب، وفك الاشتباك حول إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب
- دراسة الاعتبارات والدوافع المختلفة لدى كل طرف، لدعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، من خلال الرؤية والاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب
- فهم وإدراك الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة مع القوى الدولية لمكافحة الإرهاب.
- التعرف على العلاقة مع الدول الصغرى بشكل عام، والأردن خصوصاً؛ لمكافحة الإرهاب، والتعاون الأردني - الأمريكي لمكافحة الإرهاب، من خلال المعاهدات الدولية.

أما المنهج المستخدم فإن الدراسة اعتمدت على المنهج النظامي في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على السؤال الرئيس، من خلال منهج تحليل النظم على اعتبار إن النظام عبارة عن "مجموعة من العناصر المترابطة والمتداخلة والمؤثرة فيما بينها والمتعلقة بالتوزيع السلطوي للقيم في المجتمع"، تتضمن البيئة الداخلية والتي تضم عدة عناصر (المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية)، والتي تشكل مدخلات النظام ضمن مستويين (التأييد، المطالب)، بينما يعتمد النظام على قدراته الوظيفية على تحقيق تلك المطالب، من خلال القرارات التي يتخذها صانع القرار السياسي من قرارات وتعليمات وأنظمة في إطار مؤسسي قائم على تلك المؤسسات التي تم ذكرها، والتي تشكل مخرجات النظام ذات تأثيرات سلبية إيجابية، وعوامل ذات طبيعة مؤثرة في تحقيق المصلحة العليا للدولة، محل الدراسة (الأردن والولايات المتحدة)، في مقابل ذلك تظهر تأثيرات البيئة الخارجية على وظائف النظام وعناصره⁽¹⁾

تسعى هذه الدراسة من خلال عدة مطالب لاستكشاف أبعاد الحرب على الإرهاب وأثرها على السياسة الأمريكية وتداعياتها على العلاقات الأردنية الأمريكية وذلك من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب.

المبحث الثالث: التحالف الدولي مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب.

المبحث الرابع: التعاون الأردني الأمريكي في الحرب على الإرهاب

المبحث الاول: إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب

أولاً: مفهوم الإرهاب:

بدأ النقاش حول تحديد مفهوم الإرهاب عندما ظهرت إشكالية تعريفه، وذلك نظراً للصعوبات التي تُحيط بتعريفه، هذه الصعوبات المرتبطة بمجموعة من الإشكاليات من بينها كيفية توصيف وتكييف العمل باعتباره عملاً إرهابياً أو عملاً مشروعاً، واختلاف نظرة الدول للإرهاب؛ حيث أن ما تراه بعض الدول إرهاباً يراه البعض عملاً مشروعاً لأسباب مصلحية وأيديولوجية، فكل دولة تُفسّر الإرهاب بما يتلاءم مع سياساتها ومصالحها.

ويمكن تعريف الإرهاب على أنه "التطرف في استخدام أو التهديد باستخدام العنف لأغراض سياسية، وتُتضح أهمية العنف المصاحب للإرهاب في أنه يخدم كرمز أكثر من أنه فعل مادي مجرد"، لكن على الرغم من أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، تمتد إلى كثير من الدول سواء الدول الديمقراطية أو تلك الدول التي يسودها مناخ القمع والقهر⁽²⁾. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الدول ومنظمة الأمم المتحدة، لوضع تعريف شامل ومحدّد ومتفق عليه إلا أنه حتى هذه اللحظة لم يتم التوصل إلى تعريف يُجمّع عليه كافة الأطراف⁽³⁾. كما يتميز هذا الشكل باعتماده على شبكات تنظيمية واسعة الانتشار، بالإضافة إلى كونه أكثر تصميمًا على استخدام أنواع كثيرة من الأسلحة لضرب أهداف محددة قد لا تستطيع الدول السيطرة عليه خاصة أن هذه الجماعات أصبح لا يعرف لها مكان محدد⁽⁴⁾.

وإذا كان الإرهاب هو "كل عمل أو وسيلة يستخدم القوة المادية والنفسية ضد مجموعة من الأفراد أو جماعات مُعيّنة من أجل قتل الأبرياء وتجريدتهم من أراضيهم وممتلكاتهم وتعريضهم للإبادة الجماعية بدون أي وجه حق، أو أي حق قانوني، يقوم به أفراد أو جماعة أو دولة، بهدف تحقيق أغراض سياسية أو غير سياسية".⁽⁵⁾

ويرى البعض أن الإرهاب هو "جريمة ذات دافع سياسي ، تُرتكب من قبل فرد أو أكثر لصالح جماعة أو منظمة أو نظام حاكم يُمثّل الدولة؛ بهدف إضافة الدعر المحتمل وزعزعة نظام سياسي قائم، أو القضاء عليه"⁽⁶⁾. ويُعرّفه فريق آخر بأنه "الاستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما، والإرهابي هو الشخص الذي يقوم بهذه الأعمال والتصرفات"⁽⁷⁾، إلا أنه يبدو أن عدم الاتفاق على وضع تعريف مُحدد للإرهاب من شأنه أن يقوض على الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، والتي تخلق مشكلات عديدة إلى الدول والمنظمات أو حتى النصوص والاتفاقيات التي نصّت على حقوق الإنسان.

ومن هنا يبدو أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر شكّلت نقطة تحول في النظام الدولي والعلاقات الدولية؛ حيث أصبح الإرهاب الجديد واحداً من الأشكال الرئيسية - إن لم يكن الشكل الرئيسي - للصراع المسلح على الساحة الدولية، فهو لم يعد شكلاً ثانوياً من أشكال الصراع، ولم يعد أداة من أدوات الصراع المسلح، ولكنه أصبح شكلاً مستقلاً بذاته، وربما أصبح بديلاً للحروب التقليدية في كثير من الحالات على الساحة الدولية⁽⁸⁾؛ لذلك اتخذت الولايات المتحدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ذريعة لشن حرب تفرض فيها مفردات جديدة لنظام عالمي جديد يُلبي المطالب الأمريكية في الهيمنة والنفوذ، فانضم التحالف الأوروبي للحملة العسكرية والدبلوماسية الأمريكية ضد الإرهاب والذي أشار له زعماء أوروبا بشأن أهمية الأمن المشترك في ظلّ عالم ما بعد الحرب الباردة⁽⁹⁾.

ثانياً: الرؤية الأمريكية للإرهاب:

بدأ الاهتمام الأمريكي بدراسة ظاهرة الإرهاب قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، فقد سجّلت الدراسات الأمريكية التي تم إجراؤها عن الإرهاب أن هناك 119 حادثاً إرهابياً منها 92 حادثاً كانت تستهدف الأمريكيين ومصالحهم، وترى الدراسة أن السبب في استهداف الولايات المتحدة يعود إلى أن الولايات المتحدة تقوم بنشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب⁽¹⁰⁾؛ ولهذا قامت مؤسسات أمريكية وبعض دوائر صنع القرار بوضع تعريفات متعددة للإرهاب، حيث أجمعت وكالة الاستخبارات الأمريكية، ومكتب التحقيق الفيدرالي، ووزارة العدل الأمريكية، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، على أن الإرهاب هو "عمل عنف يُشكّل خطراً على الإنسانية، وينتهك حرمة القوانين الجنائية والوطنية، وأنه سلوك جنائي عنيف يُقصد به التأثير على سلوك السلطة الرسمية عن طريق الاغتيال والختف" وأيضاً اعتبرت أن الإرهاب

"الاستعمال أو التهديد غير المشروع للقوة و للأشخاص أو الأقوال، لتحقيق أهداف سياسية دينية أو عقائدية"⁽¹¹⁾.

إن مفهوم الإرهاب لدى الولايات المتحدة - باعتبار محاربة الإرهاب مشروعاً أمريكياً تخول الولايات المتحدة نفسها الحق في تحقيقه بكافة الوسائل - بدأ بتقسيم العالم إلى معسكرين، معسكر الدول التي تقف مع الولايات المتحدة، وفق ما تُقرره أمريكا، والمعسكر الآخر، الدول التي لا تقف مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب⁽¹²⁾ وقد امتد هذا المفهوم ليشمل ما يُسمّى "بالدول المارقة"، وهي الدول غير الحليفة أو المناوئة لسياسة الولايات المتحدة ذات القدرة أو القدرة المحتملة لامتلاكها أسلحة دمار شامل، ومن هذا المنطلق، تمت إعادة تعريف مصطلحات وقواعد العلاقات الدولية وبما يتطابق مع أولويات ومصالح وإملاءات الولايات المتحدة بنظرة أحادية⁽¹³⁾. حيث يشكل الإرهاب مؤثراً خارجياً تسعى الدول للتعامل معه من خلال تفعيل دورها في تحقيق مصالح الدولة العليا وحماية أمنها.⁽¹⁴⁾

لقد أدى ذلك إلى جعل مكافحة الإرهاب هدفاً محدداً لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، وجعلها محور تركيزها الأساسي، ممّا أدى إلى رفع الإرهاب إلى مرتبة الخصم الاستراتيجي للولايات المتحدة⁽¹⁵⁾، ولم تقف عند ذلك في معركتها ضد الإرهاب بل عملت على إعادة تشكيل تحالفاتها مع دول العالم الأخرى؛ حيث اندفعت لبناء تحالف دولي من نوع جديد يغلب عليه الطابع السياسي والتنسيق الإقليمي مع الولايات المتحدة في المجالات الأمنية والاستخباراتية والمالية، من أجل تعقّب الجماعات التي تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية وضرب شبكتها العالمية، ومصادرة مواردها المالية؛ لذلك أجبرت العديد من الدول من خلال ضغوط سياسية واقتصادية ودبلوماسية للرضوخ للسياسة الأمريكية⁽¹⁶⁾، والتي تمت بمشروعية دولية صادرة عن مجلس الأمن الدولي بقراريه رقم (1368) وقرار (1373) إلى حد فرض مفهومها الخاص بالإرهاب وجعله مفهوماً عالمياً يتحرّك وفقاً للمصالح الأمريكية حتى لو كانت تلك الأعمال الموصوفة بالإرهاب لها ما يبررها في الواقع أو مشروعة من وجهة نظر قواعد الشرعية الدولية كأعمال المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي، وبالفعل قامت الولايات المتحدة بتحديد أسماء دول ومنظمات اعتبرتّها إرهابية أو متعاونة مع الإرهاب⁽¹⁷⁾.

يُمكن القول إن الولايات المتحدة التي تسعى إلى إقامة تحالفات ضد ما تُسميه "الإرهاب" تقف ضد أي محاولة سواء كانت دولية أو إقليمية لوضع تعريف محدد له، وتسعى إلى استثمار الغموض في تعريف الإرهاب وتوظيفه بما يخدم سياستها ومصالحها الاستراتيجية.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب

منذ تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م والولايات المتحدة تعتبر "الحرب على الإرهاب" ركيزة أساسية من ركائز سياستها الخارجية والداخلية؛ ولذلك اعتمدت الولايات المتحدة على استراتيجيات أساسية في هذه الحرب، فقامت باستهداف التنظيمات التي تُطلق عليها "تنظيمات إرهابية" وملاحقة عناصرها وقياداتها ولاسيما "تنظيم القاعدة"، وأيضاً استهداف الدول التي تُعتبر أنها تُموّل الإرهاب، ومساعدة الدول الصديقة وخاصة الدول العربية منها مصر والأردن في استئصال الظروف التي تجعل منها موطناً لتفريخ الإرهاب من خلال إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية تضعف وتنتهي ما أطلق عليه الأمريكيون "منظومة الفساد" (الاستبداد السياسي، وغياب التنمية الاقتصادية، والتطرف الفكري)⁽¹⁸⁾.

ويبدو من ذلك أن الحرب على الإرهاب أصبحت مكوناً رئيساً في السياسة الخارجية الأمريكية، بعد أن اقتنعت الإدارة الأمريكية أن الإرهاب يُشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي، وأن التهديدات الداخلية تزيد خطورتها عن التهديدات الخارجية؛ لذلك لم تعد الولايات المتحدة مهتمة بمفهوم السيادة الوطنية للدول الأخرى في حربها على الإرهاب⁽¹⁹⁾. وقامت الولايات المتحدة في حربها على "الإرهاب" بمجابهة المنظمات والجماعات الإسلامية ويأتي على رأس تلك الجماعات "تنظيم القاعدة" بزعامة "أسامة بن لادن"، والذي اعتبرته عدوها الأول، فاعتبرت الإدارة الأمريكية أن "تنظيم القاعدة" أكثر خطورة من التهديد الذي تُمثّله "الدول المارقة"⁽²⁰⁾، وفي إطار الحرب على الإرهاب قامت الولايات المتحدة بحربين في أفغانستان والعراق وأسقطت نظامين هما نظام طالبان في كابول، ونظام البعث في بغداد، وشكّلت تحالفات بصورة علنية وأخرى غير علنية مع معظم دول العالم، كما أصدرت الولايات المتحدة العديد من القوائم التي تضمّت أسماء المنظمات والجماعات التي اتهمتها بالتورّط في أعمال إرهابية، واتّخذت ضدها بعض الإجراءات مثل: تجريد أرصدها، أو عدم السماح لأعضائها بدخول أراضيها، واعتبرتها هدفاً في الحرب التي تشنها ضد الإرهاب⁽²¹⁾. وفي نفس الوقت قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغوطها سواء كانت ضغوطاً اقتصادية ودبلوماسية على الدول المترددة في مساعدتها في حربها ضد "الإرهاب".

يمكن القول أن الولايات المتحدة استطاعت الحصول على تأييد عالمي من كافة الدول خاصة وأن حلف شمال الأطلسي أعرب عن مساندته للاستراتيجية الأمريكية لمكافحة "الإرهاب" معلناً أن أي هجوم ضد الولايات المتحدة سيكون الهجوم على باقي أعضاء الحلف، ممّا جعل الدول الأعضاء بالحلف بوضع خطة مشتركة لدول الحلف تستهدف التهديدات الإرهابية⁽²²⁾.

ولا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص أوروبا، حددت موقفها منذ البداية بخصوص "الحرب على الإرهاب" واستيعاب حجم التهديد الجديد لهذه الظاهرة، ومدى استجابتها لاحتياجات تغيير علاقاتها مع الدول، من خلال قضايا أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية ولقد أكدت ذلك من خلال تصريحات "ترامب" ضد الجماعات الارهابية ومنها تنظيم "داعش"، ولا ضرر في ترك روسيا تعاونها في ذلك وان تهم الولايات المتحدة بتطبيق مفاهيمها "الحرب ضد الإرهاب" بالتعاون مع العالم في استراتيجيتها التي بنتها منذ احداث الحادي عشر من سبتمبر 2021، وأن نجاح أمريكا في بداية حربها ضد "الإرهاب" في أفغانستان هي الجولة الأولى في حربها ضد أي تهديد خارجي⁽²³⁾.

وفي الإطار السابق جاء التأكيد على عدة مبادئ تحكم هذه الحملة الأمريكية "ضد الإرهاب الدولي"

- عدم تقديم أي تنازلات للإرهابيين.
- ملاحقة الجماعات الإرهابية وتقديمها للعدالة.
- الضغوط على الدول التي تتهمها الولايات المتحدة بأنها تأوي أي جماعة لها صلة بالإرهاب.
- مساندة الدول، ومساعدة الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب التي تحتاج للمساعدة في نواحي عدة منها، أمن المطارات، والحدود، إدارة الأزمات من أجل الاستمرار في استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب⁽²⁴⁾. لذلك قُدمت للأردن مساعدات مالية وتبادل الخبرات العسكرية والاشتراك في عمليات التدريب، حيث قُدمت دعماً مالياً لإنشاء مركز تدريب خاص بمكافحة الإرهاب على مستوى الشرق الأوسط، فالأردن تتبنى وجهة النظر الأمريكية منذ اللحظة التي أعلنت استراتيجيتها في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي إطار جهودها في مكافحة الإرهاب. وافق الكونجرس على عدد من القوانين من أجل حماية الأمن الداخلي، أشهرها "القانون الوطني الأمريكي 2001م"؛ حيث تقدمت الإدارة بهذا المشروع بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وقد تضمن هذا القانون العديد من المواد التي دعمت سلطات الأجهزة الأمنية الأمريكية في مواجهة الإرهاب⁽²⁵⁾. ثم سعت إلى تشكيل تحالف دولي في حربها على الإرهاب؛ حيث وجدت نفسها في حاجة إلى حلفاء في هذا الإطار، وحاولت أن يضم هذا التحالف دولاً من معظم أنحاء العالم وبشكل خاص من أعضاء (حلف الناتو)، ودول الشرق الأوسط، بعد أن أرادت الولايات المتحدة أن يأخذ

هذا التحالف شكلاً مختلفاً عن أي تحالف قبل هذه الأحداث، وأرادت من ذلك مشاركة غير محدودة وغير مشروطة من هذه الدول، في نفس الوقت احتفاظها لنفسها بحرية الحركة والتصرف⁽²⁶⁾.

أما بالنسبة إلى الأردن فقد قامت بإصدار قانون معّدل لقانون العقوبات لسنة 2001م، حيث تم بموجبه إقرار تعريف " للإرهاب " وذلك بإلغاء النص الأصلي، والاستعاضة عنه بالنص التالي من المادة 147⁽²⁷⁾:

1- يُقصد بالإرهاب "استخدام العنف أو التهديد باستخدامه مهما كانت بواعثه وأغراضه يقع تنفيذاً لعمل فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أو إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر، وإلحاق الضرر بالبيئة أو المرافق العامة والأماكن الخاصة، أو المرافق الدولية والبعثات الدبلوماسية، أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور والقوانين".

2- يُعد من جرائم الإرهاب أي فعل يتعلّق بأي عملية مصرفية وبصورة خاصة إيداع أموال لدى أي بنك في المملكة أو في أي مؤسسة مالية تُمارس أعمال البنوك أو تحويل هذه الأموال من قبلها إلى أي جهة كانت إذا تبين أنها أموال مشبوهة ولها علاقة بنشاط إرهابي، وفي هذه الحالة تُطبّق الإجراءات التالية:

أ- الحجز التحفظي على هذه الأموال بقرار النائب العام.

ب- التعاون مع البنوك وأي جهة ذات علاقة إذا ثبت أي شبهات فيما يتعلّق بالعمليات المصرفية وإحالة القضية إلى المحكمة المختصة.

ج- يُعاقب كل من له علاقة بهذه العمليات المشبوهة ويتم مصادرة الأموال التي تم التحفّظ عليها.

فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاون مع الأنظمة الصديقة والمعتدلة في العالم العربي، ومنها الأردن، لتنضم إلى جانبها في الحرب العالمية على الإرهاب؛ لأن وجود مثل هذه الأنظمة يُساعد في خلق حلفاء لها في المنطقة يعملون على تبني استراتيجية الولايات المتحدة في "الحرب على الإرهاب"، فالإدارة الأمريكية خرجت باستنتاج من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م مؤداه أن الأوضاع السياسية والثقافية والاقتصادية السائدة في البلدان العربية هي المسؤولة عن إنتاج العمليات الإرهابية.

المبحث الثالث: التحالف الدولي مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب.

على الرغم من تمكّن الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة من تلافي خطر الإرهاب، فقد تم تسجيل عدد من الحوادث الإرهابية بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر مثّلت هجوماً غير مسبوق لم تشهده الولايات المتحدة من قبل؛ حيث اعتبرت اعتداءً على رموز القوة والهيمنة والسيادة الأمريكية وهذا شكّل نوع من انكسار حالة الأمن والثقة لدى الشعب الأمريكي، ولهذا جاء التأثير أكثر عمقاً وخطورة.

وعليه جاءت الحرب "ضد الإرهاب" لتؤكد مبادئ الإدارة الأمريكية بخصوص التركيز على القوة الصلبة، وأهمية التفوق العسكري؛ بحيث أصبحت الولايات المتحدة أكثر تدخلاً في العالم، وأكثر تورطاً في الصراعات الدولية، وتدخل في أنظمة الحكم. وعلى أساس أن الإرهاب يُهدّد الأمن العالمي، كما يهدد الأمن الأمريكي⁽²⁸⁾. بالمقابل فقد أدى ذلك إلى تغيير صورة العلاقات الدولية والمواجهة التي سيشهدها القرن الحادي والعشرين، خصوصاً أن القوى التي تستطيع أن تلعب دوراً متميزاً عن الدور الأمريكي على الساحة الدولية لا تخرج عن ثلاث قوى (الاتحاد الأوروبي، الصين، روسيا)، أمّا الاتحاد الأوروبي فإنه كان منفتحاً بدرجة كبيرة حول السياسة الخارجية الأمريكية وفي أحيان كثيرة يُشكّل تابعاً لها، والصين فقد أظهرت أنها غير متعجلة للعب دور رئيس وترفض قيادة العالم الثالث، وأمّا روسيا فلديها الرغبة والإرادة للعب دور عالمي⁽²⁹⁾

ولا بد من الإشارة إلى أن غياب مفهوم مُحدّد لماهية الإرهاب، أدى إلى ظهور عدد من الإشكاليات، أهمها عدم التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، هذه الإشكالية التي مثّلت أهمية خاصة للدول العربية؛ حيث اشترط العديد منها لمشاركتها في التحالف الدولي "لمحاربة الإرهاب" التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، ونظراً لغياب تعريف مُحدّد، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على مختلف الأطراف الدولية والإقليمية لتشارك في "الحرب على الإرهاب" اعتماداً على التعريف الأمريكي للإرهاب من وجهة نظرها لهذا المفهوم⁽³⁰⁾، هذا ويعمل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة على مستويين: الأول ويعتمد على المعلومات والاستخبارات، والذي يتّسم بتفعيل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن جنباً إلى جنب مع كثير من الدول بما فيها الدول العربية والإسلامية، أمّا الثاني فقد اعتمد اعتماداً مباشراً على الولايات المتحدة وعدد مُحدّد من الحلفاء الأوروبيين وخاصة بريطانيا، وكان الهدف هو تفضيل الولايات المتحدة على المستوى العسكري؛ بحيث تكون استخدام القوة من أجل التمتع بأكبر قدر من الحرية والحركة، وابتعاد المشاركة السياسية لإعطاء دور القيادة للولايات المتحدة.

وفي إطار الحملة الدولية ضد الإرهاب، سعت وزارة الخارجية الأمريكية لبناء تحالف دولي يتفاعل مع الرد الأمريكي، ومنذ وقوع الهجمات وحتى وقت إصدار تقرير "نماذج الإرهاب الدولي" في مايو عام 2002م اجتمع الرئيس الأمريكي مع زعماء أكثر من خمسين دولة، وذلك من أجل رسم معالم الاستراتيجية الدبلوماسية لبناء التحالف الدولي لمناهضة الإرهاب حول العالم⁽³¹⁾. ولنشر فكرة الإصلاح والتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، الأمر الذي ظهر بوضوح في خطاب الرئيس بوش الذي ألقاه في 9 مايو 2003م في جامعة كارولينا: "أنه من مصلحتنا القومية تدعيم الحرية في الشرق الأوسط؛ لأن إيديولوجية الإرهاب تنشأ وتتسكّل وتحمي في الأنظمة القمعية، بينما الدول الحرة على العكس تُشجّع التسامح والإبداع ولا تتبنى أسلحة الدمار الشامل لفرض الإرهاب، الأمر الذي يُؤدّي عدم ظهور الإرهاب والتطرّف، ومن ثم فإن توسيع الحريات حول العالم هو أفضل ضمان للأمن وأن الحرية هي طريق السلام"⁽³²⁾.

وبالإضافة إلى ذلك اتخذت منظمات مثل الاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، ومجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى (G8) خطوات هامة في مجال تبادل المعلومات، وتأمين الحدود ومحاربة تمويل أي جماعات مشبوهة، وتجميد الأرصدة، بالإضافة إلى الضغط على الدول بتأمين الحدود، وسن القوانين لمناهضة الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال وسائل الإعلام التأكيد على أن الحرب ضد الإرهاب لا تُمثّل حرباً ضد الإسلام، وهذا من أجل كسب الرأي العام العالمي والدول العربية والإسلامية لمساندة جهود التحالف الدولي ضد الإرهاب⁽³³⁾ وقد شرعت الإدارة الأمريكية في سن مجموعة من القوانين الجديدة والتي تتعلّق بالأمن ومكافحة الإرهاب، وكان من أبرزها قانون مكافحة الإرهاب، الذي صدر في 26 أكتوبر 2001م، من أجل تعزيز قدرة الولايات المتحدة في هذا المجال⁽³⁴⁾.

وعلى الرغم من الجهود الدولية في مجال "مكافحة الإرهاب"، فقد فرضت الولايات المتحدة مفهومها عن السيادة على دول العالم؛ وذلك بهدف السيطرة على الجماعات الإرهابية - حسب التسمية الأمريكية- والدول التي تحميها؛ ولذلك لجأت إلى استخدام القوة خارج نطاق القانون الدولي، وبما يُؤدّي إلى حماية مصالحها⁽³⁵⁾ وأدان مجلس الأمن هجمات سبتمبر، وأكد على حقّ الدفاع الجماعي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فقدم أكثر من 136 دولة عروضاً للمساعدة العسكرية، وفتح كثير من الدول مجاله الجوي للطائرات الأمريكية للاستمرار في حربها ضد الإرهاب⁽³⁶⁾، وفي إطار هذه الحرب جرى شن الحرب على أفغانستان، بعد الحصول على مساعدة باكستان في هذه الحرب، وبدأت الحملة العسكرية التي تشكّلت من أكثر من خمسين دولة بقيادة أمريكية؛ حيث استمر ضرب جميع المناطق الحيوية في أفغانستان، بهدف تدمير البنية التحتية لتنظيم القاعدة، واستهداف المدن الرئيسية⁽³⁷⁾.

وفي ذات السياق، جاء التأكيد على أن الحملة على أفغانستان تُمثّل البداية، وأن "الحرب على الإرهاب" ستمتد إلى مناطق أخرى من العالم؛ حيث أُعيد طرح ما سُمّي بالمراحل التالية من "الحرب على الإرهاب" والتي يُمكن أن تكون فيها دول أخرى هي الهدف التالي للحملة العسكرية الأمريكية، مثل كوريا الشمالية، والسودان، وسوريا، وإيران، لإسقاط النظم الحاكمة فيها⁽³⁸⁾. وبعض التنظيمات التي صُنِفَتْها الولايات المتحدة تحت قائمة الإرهاب مثل "حركة حماس" و"الجهاد الإسلامي" في فلسطين، و(حزب الله) في لبنان.

وعليه يُمكن القول أن توسيع الحملة العسكرية ضد الإرهاب بعد الحرب على أفغانستان والعراق، ومحاولة تطبيق المفهوم الأمريكي "للحرب على الإرهاب" على الدول والمنظمات التي ذكرناها سابقاً، يُعبر عن سياسة الولايات المتحدة وليس سياسة تحالف دولي مناهض للإرهاب، وهذا ما حدث فعلاً في احتلال العراق في عام 2003م، والذي تم دون قرار من مجلس الأمن بعد أن تولّت الولايات المتحدة قيادة التحالف الدولي، حيثُ شكّلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة أكثر من 90% من هذا التحالف، والذي يختلف اختلافاً كبيراً من التحالف الذي انعقد في حرب الخليج الثانية⁽³⁹⁾.

المبحث الرابع: التعاون الأردني الأمريكي في الحرب على الإرهاب

تأثر الأردن كغيره من دول العالم بالخطاب السياسي الأمريكي والدول الغربية بانتهاج سياسية واضحة ومتماسية مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب، لذلك كانت سياسة الأردن منسجمة مع التوجه الدولي المتوافق نسبياً مع ذلك الخطاب، وبهذا الخصوص دعت الأردن إلى عقد قمة برئاسة الأمم المتحدة "لمكافحة الإرهاب" في شرم الشيخ واستجابة للمستجدات الدولية، وفق طبيعة التغير الذي تفرضه المساهمة في مجال التعاون ضد الإرهاب، أو ما تسميه الولايات المتحدة "حرباً شاملة ضد الإرهاب"، اتخذت الأردن عدة إجراءات مشددة على ثلاث مستويات⁽⁴⁰⁾.

أولاً: على مستوى التشريعات:

قامت الحكومة الأردنية بإصدار قانون معدل لقانون العقوبات الأردني في 8 تشرين الأول 2001، الذي فرض بموجبه عقوبات مشددة على أي فعل أو عمل تعتبره القوانين من الأعمال الإرهابية وإصدار قانون لمكافحة الإرهاب.

ثانياً: على مستوى الإجراءات التنفيذية:

بعد صدور قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبشكل خاص القرار 1273 قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية على ضوء ما جاء في هذه القرارات، وأبرز هذه القرارات ما يتعلق بالبنوك العامة في الأردن من حيث فحص حسابات عملائها واحتمالية صلتهم بتمويل الجماعات الإرهابية وتبادل المعلومات الاستخباراتية بما يخدم مكافحة الإرهاب مع العديد من الدول (الإنتربول) وذلك ضمن اتفاقيات ثنائية للتعاون الأمني.

ثالثاً: على مستوى المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب:

انضم الأردن بالتوقيع على ثمان اتفاقيات دولية تتعلق بالإرهاب الدولي وهي: ⁽⁴¹⁾

- (1) الاتفاقية المتعلقة بالجرائم المرتكبة على متن الطائرات الموقع في طوكيو عام 1963.
- (2) اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة عام 1970 في لاهاي.
- (3) اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني عام 1971 الموقعة في مونتريال.
- (4) اتفاقية قمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المنتفعين بحماية دولية، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973.
- (5) الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979.
- (6) البروتوكول المتعلق بقمع العنف غير المشروع في الطائرات التي تخدم الطيران المدني والموقعة عام 1998.
- (7) اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها الموقعة عام 1991.
- (8) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب عام 1999.

وما تزال الأردن تُكثف جهودها تجاه محاربة الإرهاب، حيث استمر موقفه ضد أي شكل من أشكال ممارسات الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 على الولايات المتحدة، فالأردن ما زال هدفاً للعمليات الإرهابية ولم يسلم من تلك العمليات، ولعل المؤشرات الدالة على إبراز ملامح الآثار فيما يلي: تفجير ثلاث فنادق داخل العاصمة الأردنية في نوفمبر 2005، مما أدى إلى وقوع أكثر من 200

ضحية بين قتيل وجريح، واستنكرت معظم الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة هذا الحادث، فقامت بتقديم مساعدات سواء كانت مادية وعينية وعسكرية للأردن عقب تلك الأحداث⁽⁴²⁾.

إلا أنه وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وبعد تداعيات تلك الأحداث غيرت الأردن كثيراً من مواقفها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن سمحت للقوات الأمريكية بالتواجد على أرضه، وشارك في تمارين مشتركة وشاملة في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود مع القوات الأمريكية⁽⁴³⁾، فالقوات الخاصة الأردنية العالية التدريب، لعبت دوراً مهماً في الحرب الأمريكية - العراقية عام 2003 بقيامها بدور أساسي في حماية الحدود من الجهة الشرقية للأردن، بل وكانت هناك تمارين مشتركة من قبل القوات الأردنية والأمريكية لتدريب القوات اليمنية لمكافحة الإرهاب، وكان هناك تبادل بين القوات الأردنية وبعض الدول العربية للتدريب في مركز الملك عبد الله الثاني للتدريب بدعم وتجهيز القوات الأمريكية. واعتبر هذا البرنامج منحة مالية في المجال العسكري فكانت الدفعة الأولى التي قدمتها الولايات المتحدة لتجهيز المركز قد بلغت 99 مليون دولار أمريكي، ويعتبر المركز من أكبر المراكز الموجودة في منطقة الشرق الأوسط للتدريب العسكري المشترك لا بين القوات الأردنية والأمريكية وحسب، بل وبلاشتراك مع معظم القوات العربية أيضاً، واعتبرت هذه البرامج الممولة من قبل الحكومة الأمريكية تركيزاً على هدف أساسي وهو "مكافحة الإرهاب"⁽⁴⁴⁾.

وكانت الأردن قد تبنت استراتيجية واضحة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث عقدت مؤتمراً دولياً في 2002/10/15 أي بعد فترة قصيرة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر حول الإرهاب ومكافحته، بعد أن أكدت مع جميع المؤسسات الدولية ومع الولايات المتحدة على التعاون الأمني والعسكري في هذا المجال. وكجزء من استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب قامت الأردن بوضع خطة للوعظ والإرشاد وتعزيز الخطاب الديني من خلال المساجد والمدارس والجامعات بالتركيز على نبذ أي أعمال تتعلق بالإرهاب.

وفي ذات السياق فقد سعت الولايات المتحدة إلى مشاركة الدول الصديقة في العالم العربي ومنها الأردن في جهودها في "الحرب على الإرهاب" فهذه الأنظمة ومنها الأردن عملت على تبني السياسة الأمريكية في استراتيجيتها حول "الحرب على الإرهاب" بعد أن أعلنت الإدارة الأمريكية أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية هي المسئولة عن إنتاج جماعات متطرفة تسعى للحصول على السلاح لمهاجمة مصالح الولايات المتحدة سواء في الداخل الأمريكي أو في الخارج.⁽⁴⁵⁾ وقد بدا واضحاً أن الاستراتيجية الأردنية تتفق وبشكل

كبير مع استراتيجية الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، خاصة أن الولايات المتحدة تعتبر الأردن حليفاً استراتيجياً في المنطقة في مجال تبني وجهة النظر حول الكثير من القضايا ومنها مكافحة الإرهاب، وأن هناك تعاوناً كبيراً بين الولايات المتحدة والأردن في هذا المجال، حيث حصلت الأردن على مساعدات مالية وفنية ومنح اقتصادية جراء هذا الدور.

الخاتمة

إن الاستراتيجية الأردنية في محاربة الإرهاب تتوافق وتتشابه إلى حد كبير مع الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب، خاصة أن الولايات المتحدة تعتبر الأردن حليفاً استراتيجياً كبيراً في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني والاستخباراتي خاصة في العراق وأفغانستان، وحصل الأردن على مساعدات ومنح اقتصادية كبيرة نتيجة هذا الدور، إضافة إلى المساعدات العسكرية التي قدّمتها الولايات المتحدة للأردن في المجال الأمني والعسكري من معدات وآليات وبناء أكبر مركز تدريب في الشرق الأوسط لمكافحة الإرهاب. وهو ما سيجري تفصيله لاحقاً في الفصل الأخير من الدراسة.

ومّا تقدم يُمكن القول إن ثمة جملة من المتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية كان لها تداعياتها ومضاعفاتها على طبيعة العلاقات الأردنية الأمريكية؛ من حيث ارتفاع أهمية الأردن كدولة حليفة في الجهود الأمريكية للحرب على الإرهاب، ويُمكن رصد عدد من المؤشرات الدالة على أبرز ملامح هذه الآثار فيما يلي.

1- تبلور شكل تحالفي صريح ومعلن ما بين الأردن والدول العربية المعتدلة والولايات المتحدة الأمريكية، ممّا مثّل نقلة نوعية مقارنة بما كان عليه الوضع في المراحل السابقة.

2- فرض النمط الجديد للعلاقات الأردنية مع الولايات المتحدة للأردن العديد من المخاطر ووفّر العديد من الفرص في آن واحد، فقد حصد الأردن جملة من المكاسب الاقتصادية والدعم الأمني من الولايات المتحدة. وفي مقابل هذه الفرص واجهت الأردن حرجاً عربياً جراء علاقاتها تلك، إضافة إلى تضرر علاقاتها مع الدول العربية والإقليمية مثل سوريا وإيران، وتعرّض الأردن لهجمات إرهابية دموية، وحوادث اختراقات أمنية من قبل القاعدة.

3- ومن منظور الواقعية الجديدة فسّرت الأردن هذه المواقف والعلاقات مع الولايات المتحدة بشكل عام بمقتضيات المصلحة الوطنية، وعملت الأردن على تطوير وتعميق علاقاتها مع الولايات المتحدة

وفق تلك الرؤية بعيداً عن أي اعتبارات تعارض تلك المصلحة من وجهة نظر صانع القرار الأردني، فالعلاقات بين البلدين تستهدف تحقيق مصالح الدولتين في كثير من القضايا ومن أهمها الحرب على الإرهاب والتعاون الأمني.

فبالنسبة للولايات المتحدة فإن الواقعية الجديدة تبدو تُفسّر سياسة الإدارة الأمريكية في فترة الدراسة في سياق الحرب على الإرهاب؛ حيثُ وجهت سياسة الإدارة الأمريكية مفاهيم مثل تغيير نُظُم الحكم في الدول المارقة، وهذه المفاهيم وما ارتبط بها من ممارسات وإن بدت تعكس توجهاً مثالياً فإنها كانت تقوم على العناصر الواقعية من حيث أنها استهدفت تحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية بشكل براجماتي؛ باعتبار أن نشر المبادئ والقيم الأمريكية يخدم أهداف سياسة الولايات المتحدة لا لإيمان الإدارة الأمريكية بسمو هذه القيم وحسب ولكن كنوع من ممارسة القوة الناعمة.

ومن ناحية أخرى فإن تبني مفهوم الحرب الاستباقية والوقائية دون تحديد معايير مُسبقة مُحدّدة لتطبيقه ومعالجة كل حالة على حدة حسب النتائج المأمولة من هذه المعالجة يُعبّر عن الرؤية التي دعت إليها الواقعية من ضرورة إتباع استراتيجية دولية تقوم على الفطنة بالدولة القوية هي الدولة التي تُؤمن ذاتها في مواجهة أي تهديد محتمل والدولة الفطنة هي التي تتحرّك قبل أن يقع التهديد الحقيقي لقوتها ونفوذها، وللدولة عندئذ كل الحق في استخدام القوة لأنها في حالة دفاع عن النفس؛ ومن ثم كان التركيز على النتائج وليس على تبني سياسات أخلاقية وفق معايير محددة مسبقاً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية لا يُعبّر عن التزام مطلق بهذه المبادئ بل التزام نسبي حسب الطرف المستهدف وحسب كل موقف على حدة⁽⁴⁶⁾ وبما يُحقّق في النهاية أمن ورفاه الولايات المتحدة المادي أي المصلحة الوطنية بمفهوم الواقعية الضيق لها.

الهوامش:

(1) حول المنهج النظامي انظر: رضوان المجالي، أثر الحركات الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في الأردن، مجلة دفاتر القانون، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، عدد 12، ص 51 - جابر عوض، اقتراب تحليل النظم، جامعة القاهرة، جامعة القاهرة ص 19 - 20 - رضوان المجالي، المنظور السياسي في مواجهة التطرف والإرهاب (الأردن حالة دراسية 2011-2018) المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد (11) العدد (4) 2019،

(2) محمد سعد أبو عامود، السيد محمد السيد، مبادئ العلاقات الدولية، جامعة العلوم التطبيقية، المنامة، 2012 ص 168 -

- (3) رضوان المجالي، المنظور السياسي في مواجهة التطرف والإرهاب (الأردن حالة دراسية 2011-2018) مرجع سابق، ص 90-91
- (4) رشدي الخالدي، "الولايات المتحدة والحركات الإسلامية قبل 11 سبتمبر وبعده"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (49)، شتاء، 2001م، ص 30 - 31.
- (5) Ali Aldada and Mahmoud Khalifa, Impact of New Transformation in the concept of Terrorism on International Relation, The World research of political Science, WRP, Sci, J, 1,5,2022, p,77
- (6) أمل شكري، الإرهاب الدولي، (دمشق: دار الفكر، 2002م)، ص 70.
- (7) عبد الله الشايحي، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر، "المستقبل العربي"، عدد (226)، يناير، 1997م، ص 41.
- (8) أحمد الخلايلة، العرب والنظام العالمي الجديد، الواقع والتوقعات، (عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2001م، ص 57
- (9) نادية محمود مصطفى، "أبعاد الدور السياسي الأوروبي وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغير"، مجلة شئون عربية، عدد (12)، 2005م، ص 60 - 61.
- (10) Paul R. Pillar, Terrorism and U.S. foreign policy, (Washington,: The Brookings Institution, 2001), pp. 42-46.
- (11) Bruce Hoffman, Inside terrorism, 2 ed., (New York: Columbia University Press, 2006, p. 34
- (12) Fraser Cameron, Utilitarian Multilateralism: The Implications of 11 September 2001 for US Foreign Policy, Politics, 2002 VOL. 22(2), p. 74.
- (13) سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، المستقبل العربي، عدد 284، مجلد 25، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص 15 - 16. انظر ايضا- أحمد إبراهيم محمود، "العراق وأسلحة الدمار الشامل، أبعاد الصراع بين الولايات المتحدة ولجنة اليونسكوم"، دراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002م)، ص 106 - 110.
- (14) مبروك كاهي، التنمية كأداة لتحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع، مجلة تحولات، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد الأول، 2018، ص 77
- (15) Gary Heart, The Fourth Power: A Grand Strategy for the United States in the Twenty-First Century, Op. cit., p.95

(16) أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية"، السياسة الدولية، عدد 147، مجلد (38)، (القاهرة: مركز الأهرام، 2002م)، ص 49.

(17) Helen Duffy, The "War on Terror" and the frame work of International Law, (New York: Cambridge: University Press, 2005), 21-25.

(18) مايكل هيدسون، "مآزق امبريالية إدارة المناطق الجامحة"، المستقبل العربي، عدد (224)، 2002، ص 51.

(19) John Ikenberry, "American Imperial Ambition", Foreign Affairs, Vol.81, No.5, September- October, 2002, p.p.49- 50.

(20) سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، مرجع سابق، ص 15.

(21) Robert F. Elsworth and Dimitri K. Simes, "Realism's Shining Morality: The Post-Election Trajectory of US Foreign Policy", The National Interest, Winter 2004 – 2005, P.7

(22) إيناس إبراهيم، "الحرب على الإرهاب"، قراءات استراتيجية، العدد 4، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل، 2003)، ص ص 7 - 8.

(23) محمد بوبش، قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية، المستقبل العربي، العدد، 462، 2017، ص 17 انظر ايضا عاطف الغمري، من يحكم أمريكا، جماعة الصقور ونظرهم للعرب وإسرائيل، (القاهرة: المكتب المصري الجديد، 2002م)، ص 126.

(24) Patterns of Global Terrorism, May 21/2002 at,
= <http://www.state.gov/et/rls/crt/2001/htm/0220.html>.

(25) Alphonse B. Ewing and Charles Doyle, The USA Patriot Act Reader, (New York: Nova Publishers, 2005), pp. 4-12.

(26) عصام ملكاوي، الأسباب العالمية لبواعث الإرهاب، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2014 ص-ص 10-13
(27) علي العدوان، السياسة الخارجية الأردنية تجاه التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود (تنظيم داعش دراسة حالة 2010-2016)، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2017، ص-ص 141-147

(28) جمال عبد الجواد، "السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس أمني"، مرجع سابق، ص 86.

(29) بطرس غالي وآخرون، "ندوة العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر/2001م"، السياسة الدولية، عدد 147، يناير، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية 2002م)، ص 159 - 160.

(30) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 2001-2002م، مرجع سابق، ص.

(31) Daniel Nee, "Dilemma of Democratizations In The Middle East For World Strategy Of Freedom", The Middle East Policy, Vol, X1, No.3.(Fall 2004)P.P. 74 – 75 .

(32) Patterns of Global Terrorism, May 21/2002 In,
http://www.state.gov/et/rls/crt/2001/htm/0220.html. p.2

(33) Ibid, p.3.

(34) Ibid, p.4

(35) John Ikenberry, Op. Cit, p.p.53– 55

(36) Patterns of Global Terrorism, Op. Cit, p.7.

(37) انظر:

- أحمد إبراهيم محمود، "السياسة الدفاعية لإدارة بوش"، مرجع سابق، ص 44- 45.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2002م)، ص 79.

(38) المرجع السابق، ص 66.

وانظر أيضاً: أحمد عبد العال، "الوكالة الدولية للطاقة النووية وأهمية المعالجة الموضوعية ملف الأسلحة النووية"، مجلة شئون خليجية، العدد (35)، (القاهرة: مركز دراسات الخليج العربي، 2003م)، ص 124.

- Danail Byman, "Should Hezbollah Be Next?", Foreign Affairs, Vol. 82, No.6. (November, December, 2003), P. 55

(39) عدنان هياجنة، "الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي في احتلال العراق"، مرجع سابق، ص 348.

- حول احتلال العراق انظر أيضاً:

- Timothy Garden, "The Military. Campaign", International Affairs, Vol.79, No.3, (July 2003), P.P 701 – 718.

(40) للمزيد انظر: إبراهيم أحمد زهران، شرين إسماعيل العمارة، جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين وشؤون الأردن

السياسي، (عمان: المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، 2008) ص 582 – 585.

- سميح فرسون، الحرب الأمريكية لمناهضة الإرهاب، مرجع سابق، ص 16- 17.

- عبد الكريم الفريسات، أثر البيئة الدولية على صنع القرار السياسي الخارجي في الأزمات الدولية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، الأردن، ص 30.

(41) برق الضمور، البعد الأمني في السياسة الأردنية تجاه قضايا الإرهاب والاجئين، 2011-2017، رسالة دكتوراه، قسم

العلوم السياسية، جامعة مؤتة، ص-ص 108- 112

(42) Alfred B. Prados, "Jordan; " U.S.A Relations", 2006, Op.Cit. p. 5. انظر ايضا. Craig whitlock, "Amman Bombing Reflect Zarqawi's Growing Reach", Washington post, November 13, 2005, P. 1

(43) W. Andrew Terrill, op-Cit, p 55 .

(44) Ibid. P.56.

Al Fred B. Predos. "Jordan: US Relations, 2006", Op. Cit. P.P. 4- 5. انظر أيضا

(45) احمد كايح وآخرون، مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 38.

(46) Anatol Lieven and John Hulsman, Ethical Realism, (New York: Pantheon, 2006) pp 163-170.